وزارة التعليم لم تحصل سوى 3% من أموال السعودي المهدورة



وفي قلب هذه التحدّيات يكمن التعليم، بعدما تحوّلت الجامعات إلى ساحة لاختبار قدرة الرؤية على بناء اقتصاد معرفي حقيقي.

ففي الآونة الأخيرة، أثار قرار جامعة الملك سعود إغلاق عدد من التخصّصات، بينها اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا، جدًلا واسعًا، في ظل ضغوط حكومية متزايدة على الجامعات لخفض الإنفاق، وتنمية مواردها الذاتية، والتخلص من البرامج التي تُصنّف ضعيفة أو قديمة.

وفي مقال تحليلي نشره مركز كارنيغي بعنوان "حرب إيران ليست التحدي الوحيد الذي تواجه رؤية

السعودية 2030"، أوضح أن تقليص حضور العلوم الإنسانية يتناقض مع متطلبات اقتصاد معرفي يحتاج إلى التفكير النقدي، ويحافظ في الوقت نفسه على الهوية العربية والإسلامية.

كما يلفت إلى أن الإنفاق الحكومي ارتفع بنسبة 67% منذ 2015، بينما لم يزد الإنفاق على التعليم سوى أقل من 3% خلال الفترة نفسها.

وتتزامن أزمة التعليم مع تعثر متزايد في مشاريع "رؤية 2030"، فقد تقلص "ذا لاين" من مشروع بطول 105 أميال إلى مسار تجريبي بطول 1.5 ميل، وتعطلت مشاريع أخرى، فيما تتعرض مشاريع صندوق الاستثمارات العامة لمراجعات وتأخيرات وتجاوزات في التكاليف، بحسب المقال.

وعليه بدًلا من أن تندفع الرياض للتكتل ضد دول وكتل إقليمية كان الأجدى لها أن تحل مشاكلها الداخلية في ظل انهيار الرؤية الاقتصادية غير المعلن، فما نفع أن تحارب العالم والداخل يتآكل؟